

الأستلام: 2025-1-13، القبول: 2025-1-21، النشر: 2025-3-1.

العلاقة بين تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية وتحقيق التنمية المستدامة في القطاع المصرفي
(دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الليبية)

The relationship between implementing the internal audit function and achieving sustainable development in the banking sector (an applied study on a sample of Libyan commercial banks)

سناء عبدالعزيز عبد السلام، قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار

Sana Abdulaziz Abdulsalam, accounting department - faculty of Economics - Omar Mukhtar University

sana.abduljawad@omu.edu.ly

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية في منطقة الجبل الأخضر، وقامت الدراسة على المنهج الاستقرائي القائم على دراسة الأدب النظري لموضوعي المراجعة الداخلية والتنمية المستدامة بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم قائمة استبيان وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من المراجعين الداخليين في المصارف التجارية قيد الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وتوصلت أيضا إلى إن تبني البعد البيئي والاجتماعي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في المصارف التجارية في ليبيا يؤدي إلى التأكيد على التخصصات العلمية والمهنية عند تعيين العاملين بهذه المصارف، وإن المراجعين الداخليين على دراية بالأساليب اللازمة لتقييم الأداء البيئي للمصرف . وأوصت الدراسة على ضرورة وجود تنظيم مهني يلزم المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية بمتطلبات المراجعة الداخلية البيئية بما يؤدي إلى زيادة كفاءتهم المهنية وفعالية دور المراجعة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف، والعمل على ضرورة تأهيل المراجعين الداخليين في مجال المراجعة البيئية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، التنمية المستدامة، المصارف التجارية.

Abstract:

The study aims to know the extent of the contribution of the application of internal audit activities to achieving the environmental, social and economic dimensions of sustainable development through an applied study on Libyan commercial banks in the Green Mountain region. The study was based on the inductive approach based on studying the theoretical literature on the topics of internal audit and sustainable development in addition to the descriptive analytical approach by designing a questionnaire list and distributing it to the study sample consisting of internal auditors in the commercial banks under study using the statistical analysis program (SPSS). The study found a direct relationship between the application of the internal audit function and achieving sustainable development in its three dimensions: environmental, social and economic. It also found that adopting the environmental and social dimension as one of the dimensions of sustainable development in commercial banks in Libya leads to emphasizing scientific and professional specializations when appointing employees in these banks, and that internal auditors are familiar with the methods necessary to evaluate the environmental performance of the bank. The study recommended the need for a professional organization that obliges internal auditors in commercial banks to comply with the requirements of environmental internal auditing, which would lead to increasing their professional competence and the effectiveness of the role of internal auditing in achieving sustainable development in banks.

Keywords: internal auditing, sustainable development, commercial banks

1. المقدمة:

بسبب التطور الكبير الذي شهدته بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة، حيث كان هناك اهتمامًا متزايدًا من قبل المنشآت والمؤسسات في الدول المتقدمة بالمراجعة الداخلية. وقد تمثل هذا الاهتمام في نواحي متعددة، يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام الشركات بإنشاء إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفعالية المطلوبة. (السيد، 2015) ولقد تطورت إجراءات وعمليات المراجعة الداخلية من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة وبما أن المراجعة الداخلية تعمل في بيئة ومنشآت ذات أهداف وأحجام وتنظيمات مختلفة، أصبح موضوع التنمية المستدامة في المؤسسات المالية، وخاصة المصارف التجارية، أحد مؤشرات الأداء الذي لم يقتصر على الأداء المالي فقط، بل تعداه إلى مدى مساهمتها في تحقيق الاستدامة المتمثلة بالمحافظة على البيئة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتطوير الاقتصاد. (العفيفي، 2009) حيث تتم عمليات المراجعة الداخلية البيئية بشكل دوري

ومنظم، حيث تحتاج المنظمة إلى إجراء هذا النوع من المراجعة بموجب اللوائح أو السياسة العامة للمؤسسة والتي تتماشى مع القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة، حيث تطلب الإدارة إجراء مثل هذه المراجعة من المراجع الداخلي المسؤول لتقديم تقريره عن الأداء البيئي للمنظمة، حيث يوجد العديد من أنواع المراجعة الداخلية البيئية. (وريث، التويرقي، 2019)

كما إن المراجعة الداخلية البيئية تعمل على تصميم نظام يزود الإدارة بمعلومات عن الأداء البيئي بشأن الأهداف المحددة مسبقاً، وذلك لضمان أن هذه الأهداف يتم تحقيقها، وتطوير سجلات الأداء البيئي للمنشأة، ومساعدة الإدارة على التنبؤ بالمشكلات البيئية ولفت الانتباه إلى المتطلبات البيئية، كما تقوم بالتحقق من مدى التزام المنشأة بالمتطلبات البيئية، وتقييم فعالية نظم الإدارة البيئية القائمة فعلاً، وزيادة فعالية الرقابة على الأداء البيئي من قبل إدارة المنشأة والأجهزة والوكالات الحكومية بالإضافة إلى التأكد من رقابة إدارة المنشأة (الحايك، 2013). لذا فإن أي مؤسسة تقوم بتبني مفهوم الاستدامة المالية ستعمل على زيادة قيمتها والحد من حدوث الأزمات الاقتصادية، وذلك بالاهتمام بتطبيق أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة، والاهتمام بالبعد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة. لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية ومالها من أثر في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف التجارية، لما لها من مردود جيد على كفاءة وتحسين أداء المصارف.

2. مشكلة الدراسة:

جاء البحث للتعرف على مدى مساهمة تطبيق المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي على تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية في ليبيا. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث في ضوء الإجابة على السؤال التالي: "ما مدى أهمية تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية في تقييم أداء النشاط البيئي والاقتصادي والاجتماعي كمطلب لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة داخل المصارف الليبية؟".

3. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال التطرق لموضوع التنمية المستدامة، والدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية كآلية رقابية في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال دراسة واقع الممارسة العملية للمراجعة الداخلية للاستدامة المصرفية وتقييم الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي داخل المصارف الليبية، وذلك في ظل الظروف الاقتصادية وما لتحقيق الاستدامة المصرفية أهمية بالغة تنعكس على تطوير النشاط الاقتصادي.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- دراسة مدى التزام المصارف التجارية الليبية بالقياس والإفصاح عن أدائها وفقاً لإبعاد التنمية المستدامة.
- التعرف على مدى شمول نطاق وظيفة المراجعة الداخلية على الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة بالمصارف التجارية الليبية.

5. حدود الدراسة:

- تقتصر الدراسة على اختبار مدى تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة دون المراجعة الخارجية.
- كما اقتصرَت الدراسة على المصارف التجارية فقط دون غيرها من المصارف الأخرى.
- اقتصرَت أيضاً على المصارف التجارية في نطاق منطقة الجبل الأخضر شرق ليبيا.

6. منهجية الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة سيتم الاعتماد في الجزء النظري من الدراسة على المنهج الاستقرائي النظري من خلال استقراء البحوث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، أما في الجزء الميداني من الدراسة سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية لقياس مدى تحقيق التنمية المستدامة في المصارف التجارية الليبية من خلال تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية، وذلك بالاعتماد على قائمة استبيان على عينة من المراجعين الداخليين داخل هذه المصارف.

7.فروض الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة، وتحليل الموضوع والإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة تمت صياغة الفرض الرئيسي للدراسة كالتالي: يؤدي تطبيق أنشطة وظيفة المراجعة الداخلية إلى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

8.الدراسات السابقة واشتقاق فرض الدراسة:

لقد تم تناول موضوعي المراجعة الداخلية والتنمية المستدامة من جوانب مختلفة من قبل العديد من الباحثين في مجال المحاسبة المالية والمراجعة، وسيتم في هذا القسم من الدراسة استعراضها للتعرف على منهجيتها والمتغيرات التي أخضعتها الدراسة وأهم النتائج التي توصلت إليها، كما يتضمن اشتقاق فرض الدراسة بالاستناد إلى الإطار النظري على النحو التالي:

1.8 الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة :

أشارت دراسة (الغباري، 2000) إلى الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تقييم فاعلية إدارة التنمية المستدامة ورفع كفاءتها، كما إن المراجعة الداخلية يمكن أن تضيف قيمة بخصوص برامج التنمية المستدامة، وذلك من خلال القيام بدورها التوكيدي والاستشاري فيما يتعلق برقابة وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات الخضراء كأحد تطبيقات وآليات التنمية المستدامة، هذا ما يبرز تطور دور وظيفة المراجعة الداخلية في مجال استدامة الشركة.

واستهدفت دراسة (الحايك، 2013) إلى التعرف على مدى قيام المراجعين الداخليين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بالمراجعة الداخلية البيئية، وقامت الدراسة بتصميم قائمة استبيان وتوزيعها على المراجعين الداخليين لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تبين أن المراجعين الداخليين لا يدركون أهمية المراجعة الداخلية البيئية، وليس لديهم الإدراك الكافي بالمتطلبات الواجب توافرها للقيام بذلك.

وأشارت دراسة (غلاب، 2011) إلى التطورات التي حدثت على وظيفة المراجعة الداخلية لمساهمتها في تطبيق مبادئ ومعايير التنمية المستدامة في الشركات الصناعية لقطاع الإسمنت في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أنه في ظل تحديات التنمية المستدامة ضرورة إصدار مجموعة من القوانين والتعليمات

المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والبيئية التي تفرض على المراجعين الداخليين الاهتمام وتطبيق هذه الجوانب.

كما أشارت دراسة (المحجوب، أبو شعالة 2017) إلى الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية ومساهمتها في تطوير وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الليبية، وقامت الدراسة بتصميم قائمة استبيان وتوزيعها على عينة الدراسة التي تم تحديدها، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالأداء الاجتماعي والبيئي لتحقيق الكفاية الاجتماعية للمؤسسة.

في حين تهدف دراسة (العربي، المقريف، 2017) إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي من خلال دراسة ميدانية على الشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط الواقعة في المنطقة الشرقية، بالإضافة إلى معرفة مدى توفر الشهادات الأكاديمية والمهنية للمراجعين الداخليين للقيام بهذا الدور. وتوصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك دور للمراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي في الشركات النفطية قيد الدراسة، وتوصلت أيضا بأن ليس لدى المراجعين الداخليين الشهادات المهنية التي تؤهلهم للقيام بهذا الدور .

وهدف دراسة (راضي، كوين، 2020) إلى تحديد المعوقات والصعوبات التي تحد من التوجه نحو تحقيق التنبيه المستدامة في المصارف العراقية. حيث اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب الاستبانة لجمع البيانات، وتوزيعها على عينة الدراسة كما تم تحديدها، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود اتجاه إيجابي في تمويل مشاريع التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى محدودية نشاط الإقراض في المصارف التجارية العراقية.

كما هدفت دراسة (قبقب، 2023) إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه مصرف اليقين في منح التمويل الأخضر، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وتصميم استبانة تم توزيعها على عينة من العاملين بالمصرف قيد الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود معوقات تحول دون منح المصرف للتمويل الأخضر. وتمثلت تلك المعوقات في: معوقات متعلقة بالخبرات والكفاءات، ومعوقات قانونية وتشريعية، ومعوقات متعلقة بتوجهات المصرف ومعوقات متعلقة بالقدرة المالية للمصرف.

وقامت دراسة (Rae.at,2008) بتقييم أداء نظم الإدارة المستدامة، وذلك بفحص برنامج المراجعة الداخلية للاستدامة بكونه عنصر لا غنى عنه في تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركة لا يمكن وصفها بالناجحة من حيث تحقيق الربحية فقط، ولكن نجاح الشركة يقاس أيضاً من حيث الوعي الاجتماعي والوعي البيئي والاقتصادي، الذي بدوره يوفر فرص للمراجعة الداخلية في توليد قيمة مستدامة.

واستهدفت دراسة (Ruu,2003) تحديد العلاقة بين حوكمة الشركات وخصائص ومستوى الإفصاح عن الاستدامة في ظل الدور المتطور لوظيفة المراجعة الداخلية، وركزت الدراسة على شركات الصناعات التحويلية والمدرجة في بورصة ماليزيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن دور وظيفة المراجعة الداخلية المعتدل في علاقتها مع المدير التنفيذي يحقق مستوى متوازن من الإفصاح عن الاستدامة.

كما أضافت دراسة (Rae.at,2008) على ذلك أنه يمكن للمراجع الداخلي القيام بالمساعدة في خلق وعي وإدراك بالتنمية المستدامة وتدريب الموظفين على القيام بالأنشطة ذات الصلة بذلك.

وهناك بعض الدراسات التي تناولت تقييم فعالية وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف الليبية:

دراسة (الفطيمي، 2004) وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية العامة الليبية العاملة في ليبيا. وتوصلت إلى عدم إخضاع جميع أعمال وأنشطة المصارف قيد الدراسة للمراجعة والفحص، وإن إدارات وأقسام المراجعة الداخلية بهذه المصارف تعمل بطريقة غير منظمة أي بدون خطة واضحة. وهذا ما أكدته دراسة (بن سلامة، 2009) حيث ركزت على مدى تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين الأمريكي.

2.8 ماضيفه الدراسة الحالية:

في ضوء العرض السابق للدراسات السابقة، حيث تناولت معظم هذه الدراسات أهمية الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية داخل بعض المؤسسات الليبية والعربية من جانب واحد فقط من جوانب تقييم الأداء وهي البيئي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، دون التطرق لجميع جوانب وأبعاد الاستدامة.

أما فيما يتعلق بمدى تطبيق المراجعة الداخلية للاستدامة داخل القطاع المصرفي فكانت هناك فجوة في الدراسات السابقة تحاول الدراسة الحالية سدها، حيث تم التركيز على المصارف التجارية لما لها دور في تعزيز ثقة المستثمرين التي تعد من العوامل الأساسية لاستمراريتها ونجاحها. وذلك لأن موضوع الاستدامة في المؤسسات المالية وخاصة المصارف التجارية أحد مؤشرات الأداء، والمحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. عليه تم اشتقاق فرض البحث كالتالي:

ف 1 : يؤدي تطبيق أنشطة وظيفة المراجعة الداخلية إلى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

9. وصف لمفاهيم ومتغيرات الدراسة:

يتم تسليط الضوء في هذا القسم من الدراسة على الجانب النظري لدراسة العلاقة بين تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع المصرفي في ضوء النقاط التالية:

9.1 مفهوم المراجعة الداخلية :

مهما كان التوافق أو الاختلاف بين المؤرخين حول نشأة واستخدام نشاط المراجعة الداخلية عبر الزمن، فإنه يمكن القول أن تطور المراجعة الداخلية كانت بداياته بتأسيس معهد المراجعين الداخليين الدولي IIA سنة 1941، حيث اتخذ المعهد أربع خطوات هامة في سبيل الارتقاء بالمستوى المهني للمراجعين الداخليين، وتطوير مهنة المراجعة الداخلية في المنشآت المختلفة على مستوى العالم. وتضمنت هذه الخطوات الأربع؛ إصدار قائمة مسؤوليات المراجعة الداخلية، إصدار معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، إصدار قواعد السلوك المهني للمراجعين الداخليين، وإعداد برامج تأهيل المراجعين الداخليين (إبراهيم، 2014).

وفي يوليو من سنة 1947 أصدر معهد المراجعين الداخليين أولى توصياته عن مسؤوليات المراجعين الداخليين، وعرف المراجعة الداخلية في هذه التوصية بأنها "النشاط التقييمي المستقل الذي يتم داخل الشركة بقصد مراجعة العمليات كأساس لتقديم خدمات وقائية وبناءه للإدارة وبالتالي فإنها نوع من أنواع الرقابة تمارس وظيفتها عن طريق قياس وتقييم فعالية غيرها من أدوات الرقابة وتهتم أساساً بالجوانب المالية والمحاسبية للعمليات". (العفيفي، 2009)، وفي سنة 1957 أصدر المعهد التعريف التالي للمراجعة الداخلية بدلاً من التعريف السابق حيث ذكر أن "المراجعة الداخلية هي ذلك النشاط التقييمي المحايد داخل المنشأة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية وذلك بقصد خدمة الإدارة وتقديم خدمات رقابية وبناءة، فهي جزء من نظام الرقابة الأخرى". (العفيفي، 2009).

وأدت التغيرات في الشركة نتيجة للبيئة الخارجية إلى التوسع في مجال المراجعة الداخلية، مما دفع معهد المراجعين الداخليين سنة 1999 لإصدار تعريف المراجعة الداخلية بمفهومها الحديث يعكس التطورات في أهداف وأدوار ومجالات المراجعة الداخلية، حيث عرفها بأنها "نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنشأة، بما يؤدي لمساعدة المنشأة على تحقيق أهدافها، من خلال تطبيق مدخل منهجي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، وحوكمة الشركات". (السيد، 2015)

كما عرفها المعهد الفرنسي للمراجعة والمستشارين الداخليين French Internal Auditors and Consultants Institute (FIIAC) على أنها نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إعطاء المؤسسة الضمانات الكافية حول درجة التحكم في العمليات التي تقوم بها، وتقديم النصائح من أجل القيام بالتحسينات اللازمة والتي تساهم في خلق القيمة (غلاب، 2011)

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن التطورات التي لحقت بوظيفة المراجعة الداخلية تتمثل في تطور الأهداف الأساسية للمراجعة الداخلية من خدمة الإدارة فقط إلى خدمة المنشأة ككل، وإن مجال عملها يشمل على العمليات التشغيلية بالإضافة إلى العمليات المالية.

بالإضافة إلى أن جميع التعريفات التي صدرت خلال تلك المدة اشترطت أن تتم المراجعة الداخلية من داخل الشركة أي بالاعتماد على المراجعين الداخليين. أما التغيير الحقيقي الذي لحق بمفهوم المراجعة

الداخلية، يتمثل في أن دور المراجعة الداخلية ليس فقط الدور التوكيدي الذي يتمثل في حماية أصول المنشأة والتأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية والذي يهدف إلى حماية المنشآت من الاختلاس والسرقة، وإنما لها دور استشاري من خلال تقديم الاقتراحات والتوصيات فيما يتعلق بالمساعدة في تصميم وتنفيذ نظام إدارة التنمية المستدامة.

فالمراجع الداخلي هنا يقيم عمل الإدارة ويعطي اقتراحات بشأنها. فهذه الوظيفة تساهم بتوصيات لتصحيح الخلل وهذا الدور الجديد للمراجعة الداخلية، وليس بديلا لدورها التقليدي، وذلك من خلال تقييم مستوى أدائها من جميع الجوانب وليس من الجانب المالي فقط.

2.9 أنشطة ونطاق المراجعة الداخلية :

للمراجع الداخلي عدة أنشطة ووظائف يقوم بها ليقوم بدوره بشكل كامل داخل المؤسسة الموجود فيها، حيث يتعين على المراجع الداخلي الحصول على فهم كافي لجميع مكونات هيكل الرقابة الداخلية، فالمراجع الداخلي ليس منوطا بالمسؤولية الأساسية للإدارة وهي تصميم، وتنفيذ، والحفاظ على، وتوثيق الرقابة الداخلية. فنشاط المراجعة الداخلية يضيف قيمة لهيكل الرقابة الداخلية للشركة من خلال استخدام مدخل منظم ومنهجي لتقييم المخاطر وتقديم توصيات لتعزيز فعالية الجهود المبذولة لإدارة المخاطر (إبراهيم، 2014).

كما يتمثل دور المراجع الداخلي في تقييم الإجراءات المقصود منها تقييم هيكل الرقابة الداخلية بشكل شامل، بهدف الحصول على تأكيد من أن النظام يعمل بشكل جيد وعرض تقييمه على الإدارة العليا أو لجنة المراجعة، وهذا الأمر يجعل المراجع الداخلي مشاركا أساسيا في تطوير هيكل الرقابة الداخلية، وذلك كوظيفة استشارية، ولكن هنا ينبغي التأكيد على الدور الاستشاري للمراجع الداخلي بمعنى عدم مبادرته في الأساس لوضع الإجراءات الرقابية حتى يستطيع بموضوعية وحيادية القيام بعملية التقييم، حيث يشير الباحثون إلى أن قيام المراجع الداخلي بتقييم الإجراءات الرقابية يمنح هذه الإجراءات المزيد من القوة والقدرة على تحقيق الأهداف سواء أهداف هذه الإجراءات أو أهداف المنشأة ككل من خلال مساهمة الرقابة الداخلية في تحقيقها (Rae et al., 2008, 11-30).

كما تقوم المراجعة الداخلية بعدد من الأدوار التوكيدية والاستشارية فيما يتعلق بإدارة مخاطر المشروع، ومن أهم الأدوار التوكيدية؛ توفير توكيد بشأن مدى فعالية تصميم وتشغيل عملية إدارة المخاطر، توفير توكيد موضوعي بأن المخاطر الرئيسية للأعمال قد تم تقييمها وإدارتها بشكل ملائم، تقييم عملية إدارة المخاطر ذاتها، بما في ذلك فعالية هيكل الرقابة، تقييم عملية التقرير عن المخاطر الرئيسية، وتشمل الأنشطة الاستشارية للمراجعة الداخلية الآتي؛ تيسير تحديد تقييم المخاطر، تدريب الإدارة على كيفية الاستجابة للمخاطر، تطوير إطار لإدارة مخاطر المشروع (إبراهيم، 2014).

أما فيما يتعلق بالدور التوكيدي للمراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، فقد أوضحت دراسة (Ruud, 2003, p73-96) أنه يتم دعم تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال التقارير والتوصيات التي تقدمها إلى الإدارة العليا ولجنة المراجعة، حيث تتعلق هذه التوصيات بأمر أهمها؛ التقييم المستقل لهيكل الرقابة الداخلية وتقديم التقارير المناسبة، وتحليل المخاطر وتقديم التوكيدات بخصوص تلافيها، وتسهيل قيام الأطراف المختلفة بالتقييم الذاتي للمخاطر وهيكل الرقابة، وذلك يتفق من حيث دولر المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة. كما تتوقع دراسة (Andrew, 2008, p47-63) أن أداء المراجعة الداخلية دورها التوكيدي فيما يتعلق بحوكمة أنشطة الشركة سيؤثر إيجاباً على رؤية أصحاب المصالح للشركة، وذلك من خلال الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات بين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين على المستوى الداخلي للشركة، وبالتالي فإن الدور التوكيدي للمراجع الداخلي مضيف للقيمة.

3.9 مفهوم التنمية المستدامة:

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي واجهت اهتماماً كبيراً على المستوى العالمي والمحلي لحماية البيئة والرفاهية الاجتماعية في إطار التنمية الاقتصادية والنمو، فهي تطوير وتحسين شامل لكافة القطاعات والمؤسسات والأفراد داخل الدولة، ولم توجه التنمية المستدامة للدولة فقط على الرغم من أنها ملزمة في الدرجة الأولى بتحقيقها إلا أن المنظمات والمصارف والشركات مطالبة بتحقيقها، فالقطاع المصرفي يلعب دور حاسم في تحقيق التنمية المستدامة نظراً لتأثيرها الكبير على المجتمع والبيئة، فهي التزام أخلاقي يعمل على تحقيق التنمية للجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة في جميع

الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك لضمان مستوى اقتصادي أفضل للأجيال القادمة (Suszana J.,2018).

كما يطلق على التنمية المستدامة بأنها القرارات التي تتخذها المصارف لتقديم المنتجات والخدمات إلى الأفراد والمنظمات الذين يأخذون بعين الاعتبار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بأعمالهم الاعتيادية، والجهود المبذولة للحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم ترك الاحتياجات الحالية مع ضمان تلبية متطلبات الأجيال المستقبلية من خلال تطبيق التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة دون الإغفال عن أي منها (السيد، 2015) وهذا ما يطلق عليه بالتنمية المصرفية المستدامة .

كما يطلق على مصطلح التنمية المستدامة بأنها تمثل دعوة عالمية من أجل تحقيق الازدهار والرفاهية والقضاء على الفقر لجميع الدول، أي إنها الخطة التي تقوم من خلالها جميع الدول بتحقيقها من أجل تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للأجيال الحالية والقادمة (راضي، كوين، 2020).

4.9 أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية: (ريحان، 2002)

- **البعد الاقتصادي:** ويتعلق بإنتاج ما يغطي جميع حاجات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى معيشته، وهذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة من خلال دعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار، وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية.

- **البعد الاجتماعي:** ويكون بضمان التوزيع العادل للثروة والموارد والضريبة، وإرساء نظام حماية اجتماعية يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز في الحصول على الخدمات الصحية وتأمينهم ضد أخطار الحياة.

- **البعد البيئي:** وذلك بالعمل على الحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، والسعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات.

10-الدراسة التطبيقية:

تسعى الدراسة الحالية إلى استطلاع وجهات نظر المراجعين الداخليين في المصارف التجارية الليبية قيد الدراسة عن مدى تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

1.10مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين في المصارف التجارية الليبية، وفروعها الواقعة في نطاق منطقة الجبل الأخضر في شرق ليبيا، وتتكون من ثمانية مصارف هي المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، مصرف الأمان، مصرف التجارة والتنمية.

جميع المراجعين الداخليين العاملين بهذه المصارف تم استهدافهم بالمشاركة في الدراسة ، وبالتالي فإن مجتمع الدراسة هو نفسه عينة الدراسة .اعتمدت الدراسة أسلوب الزيارة الميدانية للمصارف التجارية، وذلك لتوزيع الاستبانات على المشاركين، فقد اعتمدت وسيلة توزيع الاستبانات على المشاركين عن طريق طرف ثالث، وكان ذلك بمساعدة مدراء ونواب مدراء ورؤساء الأقسام بتلك المصارف.

حيث وزعت 143 استبانة على المشاركين بالدراسة، وقد حصل منها 87 استبانة صالحة للتحليل (60.8%)، لعدم نقصها أي من الإجابات والجدول التالي يوضح خصائص عينة الدراسة .

جدول (1) بعض خصائص المشاركين بالدراسة

الخاصية	المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30 عام	33	37.9
	من 30 إلى 40 عام	36	41.4
	أكثر من 40	18	20.6
المؤهل العلمي	البكالوريوس	56	64.4
	الماجستير	31	35.6
التخصص العلمي	محاسبة	43	49.4
	أخرى	44	50.6
الخبرة الوظيفية	أقل من 5 سنوات	35	40.2
	من 5 إلى 10 سنوات	21	24.1
	أكثر من 10 سنوات	31	35.6

39.0	34	دورات في المراجعة	الدورات التدريبية
22.9	20	دورات في المحاسبة	
37.9	33	أخرى	

من الجدول رقم (1) يتضح أن خصائص عينة الدراسة تتميز بأن نسبة 37.9% أعمارهم تتراوح (من 20 إلى أقل 30)، ونسبة 41.4% أعمارهم تتراوح (من 30 إلى أقل من 40)، ونسبة 20.6% تتراوح أعمارهم (أكثر من 40 سنة). أما فيما يخص بالمؤهل العلمي فإن نسبة 64.4% مؤهلهم جامعي، ونسبة 35.6% مؤهلهم ماجستير. أما من حيث خبرة المستجوبين فإن نسبة 40.2% سنوات خبرتهم (أقل من 5 سنوات)، ونسبة 24.1% سنوات خبرتهم (من 5 إلى 10 سنوات)، ونسبة 35.6% خبرتهم تفوق ال 10 سنوات.

أما فيما يتعلق بالدورات التدريبية فنسبة 39% تلقوا دورات في مجال المراجعة، ونسبة 22.9% من عينة الدراسة تلقوا دورات في مجال المحاسبة، أما باقي المستجوبين فتلقوا دورات في مجالات أخرى كالحاسوب ونظم المعلومات وغيرها. وهذا يوضح أن خصائص عينة الدراسة تتميز أن معظمها من فئة الشباب ويتمتعون بمستويات تعليمية جيدة أغلبها من التعليم الجامعي والعالي (ماجستير) مع تمتعهم بخبرات وظيفية ودورات تدريبية في مجالات متعددة، مما يجعلهم قادرين على الإجابة على أسئلة الاستبانة.

2.10 أداة الدراسة:

تم تجميع بيانات الدراسة باستخدام قائمة استبيان تم الاعتماد في تصميمها على مجموعة من الأسئلة تم وضعها بعد الانتهاء من الدراسة النظرية، وتكونت أداة جمع البيانات (الاستبانة) من أربعة أقسام، القسم الأول للمعلومات الشخصية الديموغرافية. القسم الثاني خصص لقياس مدى تطبيق أنشطة ووظائف المراجعة الداخلية. القسم الثالث من الاستبانة خصص لتقييم الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي داخل المصارف، أما القسم الرابع فخصص لقياس أثر تطبيق المراجعة الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة.

كما تم الاعتماد عند تصميم قائمة الاستبيان على مقياس ليكرت الخماسي لقياس إجابات أفراد العينة عن كل فقرة من فقرات الاستبيان، وذلك كما في الجدول رقم (2):

جدول (2) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	أنتفك بشدة	أنتفك	أنتفك إلى حد ما	لا أنتفك	لا أنتفك بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

3.10 ثبات وصدق أداة الدراسة :

قبل تحليل البيانات تم التأكد من ثبات الأسئلة حيث تم إجراء تحليل كرونباخ ألفا (Chronbach alpha) ، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي :

جدول (3) قيم كرونباخ ألفا لأبعاد الدراسة

البعد	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
تطبيق أنشطة ووظائف المراجعة الداخلية	9	0.611
تقييم الأداء الاجتماعي والإقتصادي والبيئي داخل المصارف	9	0.717
تأثير تطبيق المراجعة الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة	9	0.743

يتضح من نتائج جدول (3) أن قيم الثبات لأبعاد الاستبانة تراوحت بين (0.611 و 0.743)، كما بلغت قيمة الثبات للاستبانة كاملة (0.758)، وهي قيم ثبات عالية ومقبولة إحصائياً .

حيث أشارت دراسة (Aczel and Sounderpandian, 2002) إلى أن نسبة 0.60 مقبولة في بعض الاختبارات الإحصائية كدلالة على ثبات الاستبيان .

ومن ثم فقد تم حساب معامل الصدق الذاتي للاستبانة من خلال القانون الآتي :

$$\text{معامل الصدق الذاتي} = \sqrt{\text{معامل الثبات}} = \sqrt{0.768} = 0.876$$

وهذا يدل على ارتفاع الصدق الذاتي للاستبانة .

11. التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة :

1.11. التحليل الوصفي للبعد الأول (تطبيق أنشطة ووظائف المراجعة الداخلية):

بعد التحقق من ثبات أسئلة الاستبانة تم إجراء التحليل الوصفي حيث تم قياس الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد الدراسة كما مبين في الجدول رقم (4) أدناه:

جدول (4) التحليل الوصفي لمحور الاستبيان الأول

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب حسب الأهمية
تقوم المصارف التجارية الليبية بتفعيل إدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف في الحاضر والمستقبل من خلال تقييم وإدارة المخاطر.	4.2029	0.73433	4
تقوم المصارف التجارية الليبية بتفعيل إضافة القيمة من خلال تحسين جودة الخدمة المقدمة وتأمين وحماية المعلومات الخاصة بالمصارف .	4.3539	0.63355	1
تقوم المصارف بتفعيل الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية من خلال تقييم عملية الحوكمة في ظل الوحدة محل المراجعة .	4.1299	0.79184	9
تقوم المصارف التجارية الليبية بتفعيل الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية من خلال تقديم المعلومات والحقائق وتقييم الخطط والإجراءات .	4.1542	0.79184	6
تقوم المصارف التجارية الليبية بتفعيل الدور الاستشاري من خلال تقديم نصائح واستشارات وخدمات ذات علاقة بالعمل .	4.1765	0.91267	5
مدى توافر معلومات عن الحوكمة لمساندة أهداف واستراتيجيات المصارف .	4.1542	0.67997	7
مدى فعالية إدارة المخاطر من حيث تصميمها وكيفية عملها .	4.2321	0.63220	3
مدى فعالية أنشطة الرقابة الداخلية وكيفية الاستجابة داخل المصارف.	4.2500	0.70711	2
مدى توافق القوة التنظيمية داخل المصارف وفرص التحسين الممكنة لإدارة المصارف مع الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية .	4.1445	0.72375	8
المحور الأول : تطبيق أنشطة ووظائف المراجعة الداخلية	4.19	0.730	

تشير نتائج جدول (4) إلى النتائج التالية :

إن المصارف التجارية الليبية تقوم بفعالية بتفعيل إدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف في الحاضر والمستقبل من خلال تقييم وإدارة المخاطر حيث يظهر المتوسط الحسابي لهذه العملية 4.2029 مع انحراف معياري 0.73433، مما يدل على وجود تقييم عال نسبياً لإدارة المخاطر . كذلك سجلت المصارف التجارية الليبية من خلال تقييمها للدور التوكيدي والاستشاري والرقابة الداخلية وإضافة القيمة والحوكمة وغيرها من تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية التقليدية والحديثة في المصارف التجارية الليبية متوسط حسابي عالي يقترب لل 5 وهذا يدل على مدى فعالية تطبيق هذه الأنشطة .

وهذا ما يؤكد المتوسط الحسابي للمحور الأول من الاستبانة حيث بلغ 4.19 بانحراف معياري 0.730.

2.11. التحليل الوصفي للبعد الثاني (تقييم الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي داخل المصارف):

جدول (5) الإحصاء الوصفي للمحور الثاني للاستبانة

الأهمية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	البيان
3	0.75327	4.2419	يلتزم المصرف بالقوانين التي تحدث على ضرورة حماية البيئة.
6	0.72375	4.1445	يحرص المصرف على دعم المشروعات المتعلقة بحماية البيئة عن طريق تسهيل القروض وتخفيض الفائدة عليها .
5	0.63290	4.1542	يحرص المصرف على دعم الاستثمار المتعلقة بالبنى التحتية.
7	0.75327	4.1282	يحرص المصرف على الحفاظ على مستوى ربحية أفضل على المدى البعيد للمستثمرين والمساهمين.
8	0.9133	3.998	يحرص المصرف على توفير فرص عمل للطلبة الخريجين وذلك للمساهمة في الحد من مستوى البطالة العامة .
2	0.646	4.267	يقوم المصرف بالإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالخدمات والتسهيلات بسبب تغير الظروف السائدة بالأسواق .
1	0.648	4.274	يحرص المصرف على عدم التمييز في المهام والوظائف والمرتبات والمهايا بين الرجال والنساء.
9	0.915	3.977	يتحصل العاملين بالمصرف على دورات تأهيلية في كافة التخصصات والمجالات الوظيفية.
4	0.884	4.156	يقدم المصرف تبرعات ومساعدات للمؤسسات والجمعيات الخيرية.
	0.75	4.14	المحور الثاني : تقييم الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي داخل المصارف

يشير جدول (5) إلى عدة نتائج يمكن عرضها كالتالي :

جاءت استجابات عينة الدراسة حول العلاقة بين تبني وتطبيق ممارسات البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي كأحد أبعاد التنمية المستدامة بأن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية في جميع العبارات، حيث كان المتوسط الحسابي يتراوح بين 3.977 بانحراف معياري 0.915 ومتوسط حسابي 4.274 بانحراف معياري 0.648، وهذا يشير إلى أن المصارف التجارية الليبية تحرص على تحقيق البعد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي من خلال تقديم دورات تأهيلية للعاملين، وتوفير فرص للخريجين وتقديم قروض وتسهيلات تدعم البنية التحتية والحد من البطالة وغيرها من الأنشطة التي تدل على أبعاد التنمية المستدامة. حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور الثاني للاستبانة بشكل عام 4.14 وتشير هذه النسبة إلى أهمية تطبيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل المصارف.

3.11. التحليل الوصفي للبعد الثالث (تحقيق التنمية المستدامة):

جدول (6) الإحصاء الوصفي للمحور الثالث للاستبانة :

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية
تحديد أبعاد واستراتيجيات الاستدامة والتحسين المستمر يقع ضمن الأدوار التي يقوم المراجع الداخلي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في المصارف التجارية الليبية .	3.8945	0.83046	9
تأهيل وتدريب المراجع الداخلي في المصارف على متطلبات الاستدامة.	4.3799	0.68800	1
مدى توافق أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية وقواعد الحوكمة مع معايير الإفصاح عن الاستدامة .	3.9773	0.91570	7
تقييم مدى تقديم توصيات لتحسين الأداء والممارسات المتعلقة بالتنمية المستدامة .	4.2679	0.64619	2
تأهيل وتطوير المراجع الداخلي لدوره الاستشاري لمعالجة القصور في تحقيق المصارف التجارية لمتطلبات الاستدامة .	4.1558	0.88441	4=
تحديد المخاطر والفرص من تحقيق الاستدامة .	4.1120	0.77278	5
يقوم المراجع الداخلي بتقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بإدارة المخاطر والفرص من تحقيق الاستدامة .	3.9984	0.91331	6
متابعة تطبيق أبعاد الاستدامة من خلال تحديد أبعاد واستراتيجيات الاستدامة والتحسين المستمر .	3.8945	0.83046	8
فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بما في ذلك أبعاد الاستدامة بكفاءة وفعالية .	4.2679	0.64619	3
المحور الثالث :تحقيق التنمية المستدامة	4.03	0.78	

وتظهر النتائج كما وردت في جدول 6 كالتالي :

جاءت استجابات عينة الدراسة في هذا المحور داعمة للمحور الثاني (تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي) ،بمتوسط حسابي يتراوح بين 3.894 بانحراف معياري 0.830 ومتوسط حسابي 4.379 بانحراف معياري 0.688، وهذا يشير إلى أن المصارف التجارية الليبية تدعم المراجعة الداخلية لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها .وهذا ما تشير إليه نسبة المتوسط الحسابي للمحور الثالث من الاستبانة بشكل عام حيث بلغ المتوسط 4.03 بانحراف معياري 0.78، حيث تؤكد على مدى تطبيق التنمية المستدامة داخل المصارف التجارية الليبية.

- اختبار التوزيع الطبيعي :

فيما يلي نتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لإجابات العينة في كل من متغيرات الدراسة كشرط أساسي لتطبيق اختبارات الفروض المعلمية، ونستخدم في ذلك اختبار كولمجروف، سمر نوف Kolmogoro-

smirnov

جدول رقم (7) التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

متغيري الدراسة	قيمة الاختبار	sig	النتيجة
المراجعة الداخلية	1.16	0.136	يتبع التوزيع الطبيعي
التنمية المستدامة	0.807	0.532	يتبع التوزيع الطبيعي

ويوضح الجدول نتائج الاختبار حيث أن مستوى الدلالة لمجموع المحاور أكبر من 0.05 وهذا ما يدل أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية .

- نتائج اختبار فرض الدراسة:

تحقيقاً لهدف البحث الأساسي، واختبار فرضه، تم الاعتماد على أسلوب معامل الارتباط الخطي البسيط من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون، وذلك عند مستوى معنوية (0.05) .
وللتحقق من العلاقة بين مدى تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية الحديثة وتحقيق التنمية المستدامة، تم اختبار فرض البحث على مرحلتين. تتمثل المرحلة الأولى في التحقق من مدى وجود ارتباط معنوي بين مدى تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية الحديثة وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال إعادة صياغة الفرض بصورة يمكن اختبارها إحصائياً. كما تتمثل المرحلة الثانية في التحقق من مدى قوة علاقة الارتباط بين المتغيرين ، من خلال معامل الارتباط، وذلك على النحو التالي:

H_0 : لا يرتبط تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية بتحقيق التنمية المستدامة.

H_1 : يرتبط تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية الحديثة بتحقيق التنمية المستدامة.

ويوضح الجدول رقم(8) معامل الارتباط بين المراجعة الداخلية والأداء البيئي(0.492) وقيمة احتمال (sig) بلغت(0.000)، وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية بينهما. أما معامل الارتباط بين المراجعة الداخلية والتنمية المستدامة يساوي(5.695**) مع قيمة احتمال (sig) تساوي(0.000) وهذا يدل أيضا على وجود علاقة طردية تربط بينهما. مما يعني أنو كلما تم مراجعة الأداء البيئي وتقييمه أدى إلى حماية البيئة المحيطة بالمصرف وبالتالي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

جدول (8) Correlations

		المراجعة الداخلية	الأداء البيئي	التنمية المستدامة
المراجعة الداخلية	Pearson Correlation	1	.492**	.596**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
الأداء البيئي	Pearson Correlation	.492**	1	.597**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
التنمية المستدامة	Pearson Correlation	.596**	.597**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	

وبتحليل الجدول السابق يتبين وجود علاقة ارتباط إيجابي قوي، ومعنوي، بين تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية وتحقيق التنمية المستدامة. وهو ما يشير ضمناً لوجود ارتباط إيجابي، معنوي، بين تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة داخل القطاع المصرفي، وعليه سيتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

- نتائج الدراسة:

- 1- توجد علاقة طردية بين تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة البيئي والاجتماعي والاقتصادي.
- 2- إن تبني البعد البيئي والاجتماعي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في المصارف التجارية في ليبيا يؤدي إلى التأكيد على التخصصات العلمية والمهنية عند تعيين العاملين بهذه المصارف.
- 3- التزام المصارف بالقوانين التي تحدث على ضرورة حماية البيئة.
- 4- حرص المصارف على دعم المشروعات المتعلقة بحماية البيئة عن طريق تسهيل القروض وتخفيض الفائدة منها.
- 5- يتحصل العاملون بالمصرف على دورات تأهيلية في كافة التخصصات والمجالات الوظيفية.
- 6- المراجعون الداخليون على دراية بالأساليب اللازمة لتقييم الأداء البيئي للمصرف.

- التوصيات :

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

- 1- ضرورة وجود تنظيم مهني يلزم المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية بمتطلبات المراجعة الداخلية البيئية بما يؤدي إلى زيادة كفاءتهم المهنية وفعالية دور المراجعة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف
- 2- ضرورة توفير الموارد المادية والبشرية الكافية لوظيفة المراجعة الداخلية، لزيادة قدرتهم على تطبيق أبعاد التنمية المستدامة.
- 3- نشر ثقافة الوعي البيئي بين المراجعين الداخليين وذلك من خلال إشراكهم في الندوات والمؤتمرات العلمية التي تعني بالمراجعة البيئية.
- 4- ضرورة إدخال مواضيع التنمية المستدامة في المناهج الدراسية للتعليم في أقسام المحاسبة والمراجعة في الجامعات الليبية لتكوين خريجين من هذه الأقسام.
- 5- ضرورة إجراء المزيد من البحوث العلمية عن المراجعة الداخلية البيئية لما لها من أهمية كبيرة في الحفاظ على البيئة.

المراجع :

أولاً: المراجع العربية :

- إبراهيم، راندا محمد .(2014). أثر إسناد وظائف المراجعة الداخلية لطرف خارجي على إدراك أصحاب المصالح لمصادقية القوائم المالية للشركة - دراسة تجريبية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة - جامعة الإسكندرية .
- _الحايك، أحمد فيصل. (2013). التدقيق الداخلي البيئي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية _دراسة ميدانية .مجلة دراسات العلوم الإدارية .العدد2(40).
- السيد، محمد فوزي محمد (2015). أثر المراجعة الداخلية للاستدامة على قيمة الشركة في ظل الإفصاح عن وبدائل إسناد دورها كوظيفة -دراسة ميدانية وتجريبية .رسالة دكتوراه غير منشورة .كلية التجارة - جامعة الإسكندرية .
- _العريبي، عبدالفتاح والمقريف، إمام محمد .(2017). دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة _ مجلة البحوث الاقتصادية والمالية _المجلد الرابع _العدد الأول
- _العفيفي، مؤمن محمد حسن. (2009) . مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع غزة). رسالة ماجستير منشورة - كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة،

- الغباري، أيمن (2000) الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأهميتها في تحديد الاتجاهات المستقبلية . مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة – جامعة القاهرة –العدد56 .
- _القطيمي، محمد مفتاح.(2004). تقييم فعالية إدارات المراجعة الداخلية _ دراسة نظرية تطبيقية بالمصارف التجارية _رسالة ماجستير غير منشورة _قسم المحاسبة _مدرسة العلوم الإدارية والمالية _أكاديمية الدراسات العليا _طرابلس
- _المحجوب، حميدة وأبو شعالة، حنان .(2017).أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية .العدد1(4).
- _بن سلامة ،علي رمضان .(2009). تقييم واقع وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية العامة العاملة بليبيا _رسالة ماجستير غير منشورة _ قسم محاسبة _مدرسة العلوم الإدارية والمالية _أكاديمية الدراسات العليا _طرابلس
- _راضي، أفرح وكوين ،عبد الكاظم .(2020).اتجاهات المصارف العراقية نحو تمويل التنمية المستدامة _المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال _بدون رقم المجلد والعدد.
- _ريحان، ريمان محمد.(2002). تنمية المجتمعات الجديدة _التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الخضرية المستدامة .رسالة دكتوراه _كلية الهندسة _جامعة القاهرة.
- _غلاب، فاتح .(2011). تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة (دراسة لبعض المؤسسات الصناعية) _رسالة ماجستير _جامعة فرحات عباس _ سطيف .
- _قبقب، ابو راوي عيسى.(2023).الصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في تقديم التمويل الأخضر (دراسة تطبيقية عن مصرف اليقين) _مجلة الدراسات الاقتصادية _العدد الثاني .
- _وريث، الصيدانية والتويرقي، خالد عبدالعزيز .(2019).العلاقة بين المراجعة الداخلية والأداء البيئي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة .

ثانيا :المراجع الأجنبية :

- Aczel,A.D.,&Sounderpandian,J.(2002).Complete business statistics(Fifth ed.):McGraw-Hill.
- AnderwC.,(2008).The boards black hole – filling their assurance vacuum ; can internal audit rise to the challenge? ,**Measuring Business Excellence**,Vol.12,Iss.1,pp.47-63.
- Rae,K;N.Subramaniam & J.Sands.(2008). Risk management and ethical environment ; Effects on internal audit and accounting control procedures, **JAMAR**,Vol.6,No.1,p.11-30.
- Ruud,T.F.,(2003). **The internal audit function : An integral part of organizational governance** ,Research opportunities in internal auditing ,73-96.